

[المسائل العشر المتعيبات إلى الحشر]

قال السخاوي في (سفر السعادة) : هذه عشر مسائل ، سماها أبو نزار الملقب بملك النحاة : المسائل العشر المتعيبات إلى الحشر ، وتحدي بها :

المسألة الأولى :

[في تكرار «أنكم»]

سأل عن قوله تعالى : ﴿ أبعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾^(١)

فقال : إنَّ « أنَّ » الأولى لم يأت لها خبر .

وسأل عن العامل في إذا ، ثم قال : إذا بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر ، فإذا قلت : تقديره : مُخْرَجُونَ وَقَتَ مَوْتِكُمْ كان محالاً ، لأن الإخراج وقت الموت لا يتصور لأنه جمع بين ضدين .

ثم أجاب هو فقال : الجواب : أما الأول فنقول : إن العرب قد حذف خبر أن كثيراً في شعرها وكلامها ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى ، لا سيما إذا دل على الخبر مثله ، وههنا خبر الثانية دل على خبر الأولى ، وهو عامل في « إذا » . والتقدير : أيعدكم أنكم مخرجون بعد وقت مما تكتم ، إلا أن « بعد وقت » حذف ، وأريدت ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾^(١) « وينفعكم » لا يعمل في طرفين مختلفين ، أحدهما : حال ، والآخر ماضٍ ، فذلك محال ، ولكن المعنى . . . ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم .

وكذلك يضارع هذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(٢) ، والعسر ضدّ اليسر ، والضدّان لا يجتمعان ، ولكن الأصل أن مع انقضاء العسر يسراً ، إلا أن المضاف حذف .

وأما فائدة تكرير أن والعرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه ، وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد : أنت^(٣) تجاهد؟ أنت تجاهد؟ فكذا ههنا ، قالوا : أيعدكم أنكم مخرجون أنكم مخرجون ، استبعاداً^(٤) .

(١) الزخرف / ٣٩

(٢) الشرح / ٦

(٣) في ط فقط : « أنت تجاهد » بدون همزة الاستفهام .

(٤) في ط : « استبعاداً » تحريف واضح .

فقيل له : أما سؤالك الأول عن خبر أن ، وكونه لم يأت فهو سؤالٌ مَنْ قطع بما حكاه ، ولم يعدّ وجهاً سواه .

وهذا قول من لم يتقدّم له بهذا العلم فضلُ دراية ، ولا وقف على [١٥٩ / ٣] ما سطره فيه أولو النقل والرواية ، إذ كان معظم النحويين / قد أجمعوا على أن خبر أن في هذه المسألة ثابت غير محذوف .

فلو قلت : يسأل عن خبر أن : لِمَ حُدِفَ في هذه الآية على قول بعض النحويين لأتيت بعذر مبين ؟

وللنحويين في هذه الآية أربعة أقوال^(١) :

الأول : قولُ المبرد ومن تابعه : أن يجعل موضع « أنكم مخرجون » رفعاً بالابتداء ، وإذا ظرف زمان في موضع خبره ، والجملة في موضع خبر أن ، فيصير التقدير : أيعدكم أنكم إذا مِتُّم إخراجكم ، كما تقول : أيعدكم أنكم يومَ الجمعة إخراجكم فيكون « إخراجكم » مرفوعاً بالابتداء « ويوم الجمعة » خبره ، والجملة في موضع خبر أن الأولى . وهذا مذهب بين ظاهرٌ لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف .

والثاني : قول الجرّمي : أن يجعل « مخرجون » خبراً عن الأولى ، وتكون الثانية كرّرت توكيداً لتراخي الكلام على حدّ قوله

(١) انظر هذه الأقوال في تفسير الألوّسيّ ٣٠ / ١٨ ، ٣١ على أن هناك قراءة شاذة ، وهي قراءة عبد الله حيث قرأ « أيعدكم إذا مِتُّم » بإسقاط : « أنكم » الأولى ، وبهذه القراءة رفع الإشكال .

تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(١) ، فكور « رأيتهم » توكيداً لتراخي الكلام ، ويكون انتصابُ ساجدين « بـ « رأيت » الأولى ، كأنه قال : رأيت أحد عشر كوكباً والشَّمْسَ وَالْقَمَرَ سَاجِدِينَ .

ومثله قوله سبحانه : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾^(٢) ، فيكون « تحسبنهم » توكيداً لتراخي الكلام .
ومن ذلك قولهم في النداء : يَا تَيْمُ عَدِي^(٣) .

الثالث : قول أبي الحسن الأخفش : أن يجعل أنكم في موضع رفع بإذا ، على أن يكون فاعلاً به على حدّ قياس مذهبه في الرفع بالظرف في نحو قولك : يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْخُرُوجُ ، « فالخروج » عنده مرتفع بالظرف ، كأنه قال : يستقر الخروجُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

(١) يوسف / ٤

(٢) آل عمران / ١٨٨

(٣) في الجمع ٥٧ / ٣ : « إذا ذكرت منادى مضافاً ، وكررت المضاف إليه فلا

إشكال نحو : يَا تَيْمُ عَدِي تَيْمُ عَدِي . وهو توكيد محض .

وإن كررت المضاف وحده نحو : يَا تَيْمُ عَدِي ، فلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد ، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف ، أو تنصب بإضمار أعني أو على أنه عطف بيان أو بدل . زاد ابن مالك : أو على أنه تأكيد .

ومذهب سيبويه وأصحابه : أن الخروج مرفوع بالابتداء لا

[٣ / ١٦٠] غير . /

الرابع : قول سيبويه أن يجعل « أنكم مخرجون » بدلاً من أن الأولى على حدّ قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُومِئذٍ يَخْسَرُ الْمُبْطِلُونَ ﴾ ^(١) فقوله : « يومئذ » بدل من قوله : « يوم تقوم الساعة » . ويحتاج في هذا القول إلى حذف شيء يتمّ به الكلام ، لأنه لا يصحّ أن يُبدل من أن إلا بعد تمامها وتكملتها من اسمها وخبرها .

وقد وجّه أبو عليّ قول سيبويه في هذه الآية على وجهين :

أحدهما : أن يكون قد حذف مضاف من « أن » الأولى ، تقديره : أيعدكم أن إخراجكم إذا متمّ ، فيصحّ حينئذ أن يبدل أنكم مخرجون من الأولى ، لأنها قد تمّت .

وإنما يحتاج إلى حذف هذا المضاف من جهة أن إذا ظرف زمان ، وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث ، فإذا حملت قوله : « أنكم إذا متم » على تأويل : أن إخراجكم إذا متمّ تمّ الكلام ، وصارت إذا خبراً لأنّ على حد قولهم : الليلة الهلال ، يريدون : حدوث الهلال أو ظهوره . ولولا ذلك لم يجز ، لأن الهلال جثة ، والليلة ظرف زمان .

ومثل الآية في حذف المضاف قوله عز وجل : ﴿ هل يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾^(١) ، لأنه لا بدّ من تقدير مضاف محذوف ، تقديره : هل يسمعون دُعَاءَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ، فحذف الدّعاء وهو يريده .

والثاني : من توجيه أبي عليّ لقول سيويه : أن يكون خبر أنّ محذوفاً ، تقديره : أبعادكم أنكم إذا مِتِمَّ ، ثم حذف خبر أنّ للدلالة أن الثانية عليه على حدّ قوله تعالى : ﴿ واللّه ورسوله أحقّ أن يَرْضَوْهُ ﴾^(٢) ، فحذف المبتدأ الأول استغناءً عنه بخبر الثاني . وعلى ذلك قول الشاعر :

٥٩٤ = نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(٣)

تقديره : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راضٍ إلا أنه حذف الأوّل استغناءً عنه بالخبر الآخر .

وهذا الوجه وحده هو الذي لم يفتح عليك أيها المتقمص بقميص الزهو ، التائه في غيابة السهو ، الملقب بملك النحو .

وأما قولك بعد السؤال الأول : يسأل عن العامل في « إذا » ، ثم [٣ / ١٦١]

(١) الشعراء / ٧٢

(٢) التوبة / ٦٢

(٣) سيف ذكره رقم ٣٠٩

تكتب في جوابك أنه محذوف ، فقولك هذا مبني على ما قام في نفسك من كون خبر أن محذوفاً ، وقد بينا أنه غير محذوف إلا على أحد الوجهين الموجه بهما قول سيبويه ، وإلا فهو موجود غير محذوف على المذاهب المتقدمة .

أما على مذهب المبرد فالعامل عنده في (إذا) الاستقرار ، لأنها في موضع خبر المبتدأ .

وكذلك مذهب الأخفش هي عنده معمولة الاستقرار المقدر في كل ظرف وقع فاعلاً .

وأما على مذهب الجرّمي فإن العامل عنده فيها « مُخْرَجُونَ » التي هي خبر أن على ما تقدّم ذكره .

وأما قولك بعد السؤال الثاني : أن « إذا » بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجُمْل على تأويل المصدر ، وما ذكرت من أن المعنى يستحيل إذا جعلت العامل في « إذا » مخرجون لأنه يصير التقدير أنكم مخرجون وقت موتكم ، والإخراج وقت الموت لا يتصور ، وإجابتك عن ذلك بتقدير حذف مضاف قبل إذا ، وهو « بعد » فإنك أتيت في هذا المكان بضرب من الهذيان .

وأما قولك : إن « إذا » بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر

بصحيح ، وذلك ممتنع فيها وفي « إذ » وفي « لَمَّا » خاصة ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول في نحو : آتيتك يوم يقدم زيد : آتيتك يوم قدم زيد ، فتقدّرُها بعد يوم بتقدير المصدر .

ولو قلت : آتيتك إذا يقوم زيد لم يحسن أن تقول آتيتك إذا قيام زيد .

وكذلك تقول : أثبتته إذ قام ، ولا تقول : أثبتته إذ قيامه .

وكذلك لَمَّا تقول : أكرمته لَمَّا قام زيد ، ولا تقول : أكرمته لَمَّا قيامه ، لأن هذه الظّروف لا تضاف إلى مفرد ، ولا تستعمل إلا مضافة إلى الجُمَل .

وأما قولك : إنه لا بدّ من تقدير حذف مضاف قبل (إذا) وهو « بَعْد » ، ليصح المعنى ويسلم من الإحالة فهو قول بين الفساد لا محالة ، وذلك أن المتقرّر عند جميع النحويين أنه لا يصحّ أن يضاف إلى إذا ولا إلى لَمَّا ، وذلك لتوغّلها في البناء وقلة تمكّنها فلا يجوز على هذا أن تقول : أكرمتك بعد إذا أكرمتني ، ولا قبل إذا أكرمتني ، ولا بعد لَمَّا أكرمتني ، ولا يجوز ذلك في ظروف الزمان ولا غيرها / ولم [١٦٢ / ٣] يسمع من ذلك شيء إلا في إذ .

والمعنى في الآية يصح على غير هذا التقدير إذ في مفهوم الخطاب من قوله عز وجل : ﴿ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا ﴾ أن الإخراج ليس

هو وقت الموت ، وإنما هو بعد زمانٍ مترخٍ يقتضي الاستحالة من اللحمية والدموية إلى الثرابية ، ثم الإخراج بعد ذلك و«إذا» وإن كانت بمعنى الوقت فليس يلزم وقوع الفعل في أول ذلك الوقت دون آخره .

مثال ذلك قولهم : إذا جاء زيد أحسنت إليه ومعلوم من جهة المعنى أن الإحسان لم يكن في أول المجيء إنما كان بعده . وتقدير الإعراب يوجب أن وقت المجيء وقت الإحسان ، لأن إذا ظرف والعامل فيه أحسنت ، فيصير التقدير : أحسنت إليه وقت مجيئه .

وليس الأمر كذلك ، وسبب ذلك أنه لما تقارب الزمانان ، وتجاور الحالان صارا كأنهما وقعا في زمان واحد ، وإن كان لا بد أن يقدر أن زمان الإحسان بعد زمان المجيء ، إذ الإحسان سبب عن المجيء ، والسبب يتقدم المُسبَّب .

ويكون تقدير الآية على هذا : أبعادكم أنكم مخرجون آخر وقت موتكم ، وكونكم تراباً وعظاماً .

ثم قلت بعد هذا : وأما فائدة تكرير أن فإن العرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه إذا كان يستبعد منه أن يجاهد : أنت تجاهد؟ أنت تجاهد؟^(١) .

(١) في ط : « أنت تجاهد أنت تجاهد » بإسقاط همزة الاستفهام في كليهما تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

وهذا قول غير محقق ولا محرر ، وهذه العبارة بتكرير الاستبعاد شيء خارج عن المؤلف المعتاد ، وإنما التكرير في كلام العرب لمعنى التأكيد على ذلك ، كما في كتاب الله عز وجل، وفي الكلام الفصيح كقوله تعالى : ﴿ إِذَا دَكَّتْ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾^(١) تكرر « دَكًّا » على وجه التأكيد بدلالة قوله تعالى في الأخرى: ﴿ فَذُكَّتْ دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾^(٢) ، وقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾^(٤) كرر رأيتهم ، وكذا قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُتُوا ، وَيُحِيتُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾^(٥) وليس في شيء من ذلك استبعاد. [١٦٣/٣]

(١) الفجر / ٢١

(٢) الحاقة / ١٤

(٣) الشرح ٥ ، ٦

(٤) يوسف / ٤

(٥) آل عمران / ١٨٨

المسألة الثانية

[في مادتي نهاوش ونهابر من الحديث الشريف]

قال أبو نزار: روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: « من جمع مالا من نهاوش أذهبهُ اللهُ في نهابر »^(١). يسأل عن مادة هاتين الكلمتين ، وزيادتهما ، ومكان استعمالها .

(١) في غريب الحديث لابن قتيبة : « من أصاب مالا من مهاوش أذهبهُ اللهُ في نهابر » و « مهاوش » رواية الزمخشري في الفائق أيضاً ٤ / ١١٨ .
ورواية : « نهاوش » وردت في « النهاية في غريب الحديث » ٥ / ١٣٣ ، ١٣٧ .

وفسرهما الزمخشري بأنها من التهويش وهو التخليط كأنه جمع مهوش .
ويسوق الزمخشري رواية أخرى في الفائق قائلاً : وروى نهاوش - بالتاء - جمع : تهواش ، قال :

• تَأْكُلُ مَا جَمَعْتَ مِنْ تَهَواشِ •

وهو من : هَشَيْتَ مالا حراماً أي جمعته .

ورواية نهاوش عند الزمخشري - إن صحَّت - فهي المظالم من قولهم : نهشه : إذا جهده . والمنهوش المجهود ، قال رؤبة :

كَمْ مِنْ خَلِيلٍ وَأَخٍ مِنْهُوشٍ مَنَّعَشَ بِفَضْلِكُمْ مَنَّعُوشٍ

ويجوز أن يكون من الهوش ، ويقضي بزيادة النون فيكون نظيره قولهم =:

فأول ذلك أن تعلم أن « نهوشاً » واحد، فقدّر أنه جُمِعَ على نهاوش وهو من الهوش بمعنى الاختلاط .

قال : وكذلك نهابر ، هو جمع ، واحده : نَهَبْر، وهو من الهَبْر بمعنى القطع المتدارك .

والمعنى : من جمع مالا من جهات مختلطة لا يعلم جهات حلها وحرمتها قطعه الله عليه .

قال : فإن قيل : ما سمعنا في الواحد نهبراً ونهوشاً .

قلنا : قد نصّ سيويوه على أن العرب تأتي بمجموع لم تنطق بواحدتها .

ثم قال : إن قياس واحد ملامح ومحاسن : مَلْمَحَة وَمَحْسَنَة وما سمعنا بملمحة . وكذلك قدروا أن واحد أباطيل : إبطيل أو أبطول .

= نفاطير [النفاطير : الكلا المضرق] ، ونباذير ، ونخاريب من التبذير والخراب .

والنهاير : المهالك ، يقال : غشيت بي النهاير أي حملتني على أمر شديد .
والأصل : جمع نُهْبُورَة : هو الرجل المشرف . وقيل الهوة .

ومن غريب الحديث لابن قتيبة : النهاير أصله : ما أشرف من الرمل ، وشق على الراكب أن يقطعه . وأحدتها : نُهْبُور ، ويجمع : نهاير أيضاً . قال نافع بن لقيط :

ولأهلنك على نهاير إن تيبُ فيها وإن كنت المنهت تُعْطَبِ

والمنهت : الأسد . انظر ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

وأباطيل جمع لم ينطق بواحد .

فأجيب : بأن قيل له : أبديت عوارك لمُنَاطِرِك ، وأبرزت
مَقَاتِلَك لسهام مُنَاضِلِك . إن هذه اللفظة تروى على أوجه مختلفة
وجميعها يرجع إلى أصل واحد .

وعدة أوجهها أربعة : يروى : من جمع مالا من مهاوش بالميم
وهذه هي المشهورة عند العلماء باللغة .

ويروى من تهاوش بالتاء وكسر الواو، وقد صَحَّحُوهُ أيضاً .

ويروى من تهاوش بالتاء وضم الواو وهو صحيحٌ أيضاً .

ويروى من نهاوش بالنون وكسر الواو . وهذه هي التي أنكرها

أهل اللغة ولم يثبتوا صِحَّتِهَا .

والظاهر من كلامهم أنها من غلط الرواة .

وجميع ذلك على اختلاف الرواية فيه يرجع إلى أصل واحد وهو

الهوش الذي هو الاختلاط ، فليس الإشكال في نهاوش من جهة

تفسيرها كما ظننته ، ولا من جهة كونها جمعاً لواحد لم ينطق به ، ألا

ترى أن مهاوش ونهاوش هما بمعنى الهوش والاختلاط، وكلاهما جمع

لم يستعمل واحده ، وإنما المشكل في هذه اللفظة هل هي صحيحة

في الاستعمال معروفة عند أهل اللغة العربية أو هي على خلاف ذلك ؟

فهذا الذي كان حَقُّكَ أن تبيِّنه وتثبت صحته .

[٣ / ١٦٤] وإذا صحَّح / فسرت حقيقة معناها واشتقاقها وبيئت هل هي جمع

أو مفرد ، وما الزائد منها وما الأصل ؟

فأما قولك في نهابر : إنه مشتقٌ من الهَبْر وهو القطع المتدارك
فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللّغة ، وإنما هو مستعار من النَّهَابِر ،
والنّهَابِير وهي تلال الرَّمْل المشرفة ، فسمّيت المهالك نهابر من ذلك ،
ولذلك قال عمرو بن العاص^(١) لعثمان بن عفان : «إنك ركببت بهذه الأمة
نهابر من الأمور فثب عنها» ، أراد أنك ركببت بهذه الأمة أموراً شاقّة
مهلكة بمنزلة من كلّفتهم ركوب التلال من الرَّمْل ، لأن المشي في الرمل
يشق على مَنْ رَكِبَهُ .

وقولك : إن واحد النهابيز : نهبر وإن لم ينطق به ليس بصحيح
بل الصحيح أن واحدها نُهْبُور على ما ذكره أهل اللغة ، لأنهم جعلوا
النّهَابِر التي هي المهالك مستعارةً من النَّهَابِر التي هي الرّمال
المشرفة ، وواحدها نُهْبُور .

واسأت العبارة بقولك : لا يعرف جهات حِلِّها وحُرْمَتها ، وكان
الصّواب أن تقول : وحُرْمَتها^(٢) ، لأنه يقال : حِلٌّ وحَلَالٌ ، وحُرْمٌ وحُرَامٌ .
وأخطأت أيضاً في تنظيرك « نهاوش » في كونها جمعاً لواحد لم
ينطق به بقولهم : ملامح وأباطيل ، وكان حقك أن تنظرها

(١) في ط فقط^(١) : العاصي « بالياء ، تحريف واضح

(٢) ومنه قوله عائشة رضی الله عنها : كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه

وسلم لحله وحُرْمه»

(٣) وحُرْم أيضاً بكسر الحاء

بعباديد^(١) ، ونحوها مِمَّا لم ينطق له بواحد من لفظه ، ولا من غير لفظه ، ألا ترى أن ملامح لها واحدٌ مستعمل من لفظها ، وهو لَمَحَةٌ . وكذلك أباطيل واحد المستعمل : باطل .

وكذلك مشابه واحد المستعملة مشبه ، وإن كُنَّا نُقَدِّرُ أن واحد الجموع من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل ، إلا أنه وإن كان الأمر على ذلك فلا بُدَّ أن هذه الأحاد لهذه الجموع ، وأن هذه الجموع لهذه الأحاد من جهة الاستعمال ، ألا ترى أن أبا علي الفارسي قال في كتابه : (العضدي) : « هذا بابٌ ما بناءُ جَمَعِه على غير بناء واحد المستعمل ، وذلك : باطل ، وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وعروض وأعاريض »^(٢) .

ولم يختلف أحدٌ من العلماء في أن أعاريض وأحاديث واحدهما عروضٌ وحديثٌ من جهة الاستعمال كما أن قولهم : ليال جمع ليلة من جهة الاستعمال ، وإن كان في التقدير كأنه جمع ليلا^(٣) .

[١٦٥ / ٣] ولو / قلت : إن العرب قد تأتي بجموع لم تنطق بواحد

(١) في القاموس : « عبد » : العبايد ، والعبايد بلا واحد من لفظها : الفِرَق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والأكام ، والطرق البعيدة .

(٢) انظر النص في : « التكملة ، وهي الجزء الثاني من الايضاح العضدي / ١٧٤ ، وقد حقق الجزء الأول ونشر ١٩٦٩ ، وحقق الجزء الثاني ونشر ١٩٨١ .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : جمع ليلا تحريف ، صوابه من حاشية الصبان ٤ / ١٥٩ .

الذي يجب من جهة القياس لَكُنْتُ قد سَلِمْتُ في قولك من الوهم
والإلباس .

ثم أسألك أولاً ما معنى قولك في صدر مسألتك : وأول ذلك أن
تعلم أن نهوشاً واحداً قد جمع علي نهوش ؟ فإنه كلام لم يستعمله من
أهل الجهل والغباوة ، إلا من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على
بصره غشاوة .

المسألة الثالثة

[في قول العرب : ليس الطيب إلا المسك]

قال أبو نزار : روى سيويه في كتابه عن العرب أنهم قالوا :
« ليس الطيبُ إلا المسكُ » يرفع المسك ، والقياس نصبه ، لأنه خير
ليس ، وليس لا يبطل عملها بنقض النفي إلا أن سيويه والسيرافيّ
تخبّطاً في هذا وما أتيا بطائل .

فأول ذلك أن سيويه قال : لغة في ليس أنها لا تعمل وأنها مثل (ما)
في لغة بني تميم ، وهذا لا يعرف فقد أخطأ سيويه .

ثم قال السيرافيّ : والصحيح أن اسمها الشأن والحديث في
موضع رفع ، والطيب مبتدأ والمسكُ خبره .

وقيل له : هذا باطل ، فإنّ إلا الناقضة خبرٌ ، إذ قد جاءت بين
المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتيّة .

واعتذر السيرافيّ بأن قال : إلا أنها على الجملة قد تقدّمها نفي .
وهذا كلّهُ متهافتٌ .

والذي صح أن قولهم : « ليس الطيب » ليس واسمها وإلا ناقضة للنفي ، والمسك مبتدأ وخبره محذوف ، تقديره : « ليس الطيب إلا المسك أفخره »^(١) ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النصب لأنها خبر ليس .

وفيه وجه آخر : وهو أن تكون إلا بمعنى غير ، وذلك وجه في إلا معروف ، والتقدير : ليس الطيب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه أو ما شابه ذلك ، فاعرفه .

فصل في الرد عليه

أيها المتعالي المتعالم ، والمتعاطي المتعاطم ! قد نسبت سيبويه / والسيرا في إلى أنهما تخبطاً في هذه المسألة ، ولم يأتيا [١٦٦ / ٣] بطائل ، وقلت حكايةً عنهما .

فأول ذلك أن سيبويه قال : « لغة في ليس أنها لا تعمل ، وأنها مثل « ما » في لغة بني تميم . وهذا لا يعرف . فكان تخبطك فيما عنه نقلته ، وإليه نسبتة بما أسقطته من كلامه ، وزدته وهو عين التخبط الحقيقي .

والذي ذكره سيبويه على فصه ومنقولاً عن نصه هو : « وقد زعم

(١) في ط فقط : « أفخر » بدون هاء في آخره .

بعضهم أن ليس تجعل كـ«ما»، وذلك قليل لا يكاد يُعرَف ، فهذا يجوز أن يكون منه : «لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ» ، و«لَيْسَ قَالَهَا زَيْدٌ» .

وقال حميد بن ثور :

٥٩٥ = فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ

وليس كُلَّ النَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينَ^(١)

وقول هشام :

٥٩٦ = هِيَ الشِّفَاءُ لِذَائِي لَوْ ظَفِرَتْ بِهَا

وليس مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولٌ^(٢)

والوجه والحد^(٣) فيه أن تحمله^(٤) على أن في (ليس) إضماراً، وهذا مبتدأ كقوله : « إنه أمة الله ذاهبةً » . إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : « ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ » ، و« ما كان الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ » . إلى هذا ، انتهى كلام سيبويه^(٥) . فأحلَّت عبارته عن الصَّوَابِ ، فقلت : قال سيبويه : « لغة في ليس أنها لا تعمل » فبدأت بنكرة في اللفظ ، ولم

(١) من شواهد : سيبويه ١/ ٣٥ ، ٧٣ ، والمقتضب ٤ / ١٠٠ ، وابن الشجري

٢ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، والعيني ٢ / ٨٢ ، والأشموني ١ / ٢٣٩ .

(٢) سبق ذكره رقم / ٤٤٥

(٣) في ط « والوجه الحد » بدون واو ، تحريف صوابه من سيبويه .

(٤) في ط « كله » مكان تحمله ، تحريف ، صوابه من الكتاب .

(٥) انظر سيبويه في الكتاب ١ / ٧٣ .

تأت لها بخبر ، وزدت في كلامه « أنها لا تعمل » ، ولم يذكر سيويه ذلك ، ولا يصح أن يذكره ، لأنه لا يقطع بكونها غير عاملة .

ثم قلت عنه : « وإنها مثل «ما» في لغة بني تميم » فزدت ما لم يذكره ، وكيف يجعلها مثل «ما» التميمية التي قد حصل القطع بإبطال عملها ، وهو يقول بعد ذلك : والوجه أن يكون فيها إضمار الشان ، ثم قلت عنه أيضاً : « وهذا لا يعرف » ، فأسقطت «يكاد» وبإسقاطها يتناقض الكلام ، لأن سيويه قد ثبت عنده معرفة هذا ، وهو قولهم : « ليس الطيب إلا المسك » بدليل قوله : إنه يجوز أن يكون عليه قولهم : « ليس خلق الله أشعر منه » .

وصح ذلك بما حكاه الأصمعي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء قال : ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب . / ولا تميمي [١٦٧ / ٣] إلا وهو يرفع . وساق المجلس السابق بين أبي عمرو وعيسى بن عمر ، ثم قال : فقد ثبت من هذه الحكاية أن قولهم : « ليس الطيب إلا المسك » معروف في كلام العرب ، فلا يصح إذن أن يكون كلام سيويه إلا بزيادة «يكاد» وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيويه بزعمك . ثم قال السيرافي : والصحيح أن اسمها شان ، والحديث في موضع رفع ، والطيب مبتدأ ، والمسك خبره . وقيل له : هذا باطل فإن إلا الناقضة خبر إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية . واعتذر السيرافي بأن قال : إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفي .

فإذا بك فيما حكيتَه عن السِّيرا في أيضاً قد مَسَخَتْ ما نسخت،
وغيَّرت ما عنه عبرت ، وذلك أن نص كلام السِّيرا فيّ في هذه المسألة
هو ذا «وقد احتجوا بشيء آخر ، وهو أقوى من الأوّل ، وهو قول
بعض العرب : « ليس الطَّيبُ إلا المسك » .

قالوا : ولو كان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي
في موضع الخبر قائمةً بنفسها ، ونحن لا نقول : الطَّيبُ إلا المسك .

وليس الأمر كما ظنّوا ، لأن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسمٍ
قد وقع عليه حرفُ النفي فقد لَحِقَها النفي في المعنى ، ألا ترى أنك إذا
قلت : ما زيدُ أبوه إلا قائمٌ ، فقد نفيت قيام أبيه ، كما لو قلت : ما زيد
قائمٌ ، فعلى هذا يجوز أن تقول : ما زيدُ أبوه إلا قائمٌ كأنك قلت : ما
أبو زيد إلا قائمٌ . هذا كلام السِّيرافي .

فأمّا توجيهك المسألة على ما صحّ في زعمك وهو أن تجعل
الطَّيبَ اسم ليس ، والمسك مبتدأ ، وخبره محذوفٌ ، تقديره :
« ليس الطَّيبُ إلا المسك أفخره » ، أو على أن تكون « إلا » بمعنى
« غير » ، والتقدير : ليس الطَّيبُ غيرَ المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه ،
فشيء لم يسبقك إليه أحد ، ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر ، وهو
تقديرك الاسم مبتدأ ، وحذف خبره ، وهو « أفخر » مع كون اللفظ

لا يقتضي هذا الخبر ولا يدلّ عليه .

وتقديرك في الوجه الآخر « إلا » بمعنى « غير » تشير بها إلى أنها وما بعدها صفة الطيب على حد قوله عز وجل : « لو كان فيهما آلهة إلا الله »^(١) أي غير الله ، وجعلك الخبر محذوفاً وهو مفضلاً أو مرغوباً فيه ، فيكون المعنى عندك : أن الطيب لا يرغب الناس فيه ، وإنما يرغبون في المسك ، لأن هذا / تقدير قولك : ليس الطيب غير [١٦٨ / ٣] المسك مرغوباً فيه .

وعلى أن سبويه ذكر في حكايتهم ما أوجب التوقف عما أجازه من أن الوجه أن يكون في « ليس » إضمار ، ولا يكون حذفاً ، فقال بعد أن قدّم الوجه في قوله :

* وليس منها شفاء الداء مبذول^(٢) *

وقولهم : « ليس خلق الله أشعر منه » إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : « ليس الطيب إلا المسك » ، وما كان الطيب إلا المسك .

ووجه توقفه عن أن يحمل « ليس » في لغتهم على ضمير الشأن والقصة أنه وجدهم يرفعون المسك في « ليس » وينصبونه في « كان » فيقولون ، ما كان الطيب إلا المسك . فلو كان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً ، فكونهم يختصون الرفع بليس دون

(١) الأنبياء / ٢٢

(٢) سبق ذكره . انظر الشاهد رقم ٥٩٦

كان حتى لا يوجد منهم من يرفع المسك في « كان » ولا ينصبه في « ليس » دليلٌ على أن « ليس » ههنا حرفٌ لا عمل لها .

وبهذا يبطل قولك : إنه لو كان على إضمار (أفخره) في الوجه الأول ، أو إضمار مرغوباً فيه أو مفضلاً في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك في « كان » فيقال : « ما كان الطيب إلا المسك » على تقدير : إلا المسك أفخره ، أو على تقدير غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه .

ولو وجهت أيها المتعسف هذه المسألة بما وجهه التحويون لأرحت واسترحت ، وهو أن تجعل الطيب اسم ليس وإلا المسك بدل منه ، والخبر محذوف ، وتقديره : « ليس في الدنيا الطيب إلا المسك » .

وعلى ذلك حملوا قول الشاعر :

٥٩٧ = لهفي عليك للهفة من خائف

يبغي جوارك حين ليس مجير^(١)

(١) نسبة الأمير في حاشيته على المغنى ٢ / ١٦٨ إلى : شمردل بن شريك . وهو من شواهد : المغنى ٢ / ٧٠٠ ، وأوضح المسالك رقم ١٠٩ ، والعين ٢ / ١٠٣ ، والخزانة ٢ / ١٤٦ ، والتصريح ١ / ٢٠٠ ، والأشموني ١ / ٢٥٦ ، والهمع والدرر رقم ٣٨٠ . وروى في الهمع والدرر : « لات مجير » وفي حاشية الصبان ١ / ٢٥٦ : لهفى بفتح الهاء من باب فرح أي حزني مبتدأ خبره : « عليك » أو : للهفى أي لأجل لهفة أتحزن عليك لأجل تحزن الخائف الذي يطلب جوارك أي إغاثتك .

يريد : حين ليس في الدنيا مجيرٌ .

وقد أجاز أبو عليّ أن تكون اللّام في الطّيب زائدةً على حدّ زيادتها في قولهم : « ادخلوا الأوّل فالأوّل » ، فيصير التقدير : « ليس طيبٌ إلاّ المسك » على تأويل : « ليس في الوجود طيبٌ إلاّ المسك » أي أن كلّ طيب غير المسك فليس بطيب ، على طريق المبالغة في وصف المسك .

وبالجملة فإن هذا القول الذي ذهب إليه التحويون لا يصح بما حكاه سيويه من قولهم : وما كان الطيب إلاّ المسك على ما قدّمت ذكره .

وليس ذلك لغتين ، فيقال : أنّ ليس الطيب إلاّ المسك لغة قوم ، وما كان الطيب إلاّ المسك لغة قوم آخرين ، بل القوم الذين يقولون : ليس الطيب إلاّ المسك فيرفعون هم القائلون وما كان / [١٦٩ / ٣] الطيب إلاّ المسك فينصبون ، على ما حكاه سيويه .

وبهذا السبب توقّف من حمل ليس في لغتهم على أن فيها إضماراً .

وهذه اللّغة ليست هي المشهورة ، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس موجب إبطال الأصول .

المسألة الرابعة

[في نصب « كلاله »]

قال أبو نزار : قال الله عز وجلّ : « وإن كان رجلاً يورث كلاله »^(١) : وقد ذكر في نصب « كلاله » أشياء كلّها فاسدة . وخلط ابن قتيبة غاية التخليط .

والذي يقال : إن الكلاله قد فسرت بتركة ليس فيها ولد .

ولا جرم أن الإعراب ينطبق على هذا ، فإن المعتاد أن الإنسان إنما يدأب لترك لولده بعد موته ، فإذا حضر الموت ولا ولد له ظهر تعبهُ .

فقوله : « يورث » يقدر بعده : كالأ وكلاله ، فإن كلاً قد جاء بمعنى : تعب ، والمعنى : يورث في حال ظهور تعبهِ .

وكلاله وكلال مصدر كلّ ، وقد قال سيويه : إن تاء التانيث تدخل على المصادر المجردة ، وذوات الزوائد دخولاً مطرداً ، فهي تدل على المرة الواحدة .

وينصب « كلاله » ، لأنه مصدر منقلب عن حال . وما أكثر ذلك في كلامهم ، ومنه :

٥٩٨ = * أرسلها العراك ^(١) *

فقال الرّاد عليه : يا هذا ، غلطت أولاً في التّلاوة بإسقاط الواو من قوله عز وجل : « وإن كان رجل » .

ثم قلت : إن العلماء قد ذكروا في نصب « كلاله » أشياء جميعها عندك فاسدٌ ، وأن تحبّط ابن قتيبة فيها على تخييطهم زائد .

وسأبين صحة أقوال العلماء فيها ، وأن الفساد إنما جاء من قلة فهمك لمعانيها :

لأبي الطيب :

٥٩٩ = وَمَنْ يَكُ ذَا فَمُ مَرٌّ مَرِيضٍ

يَجِدُ مَرًّا بِه الْمَاءَ الزُّلَالَا^(٢)

(١) قطعة من بيت للبيد ، البيت بتمامه :

فأرسلها العراك ولم يندّها ولم يشفق على نغص الدّخالِ

انظر ديوان لبيد / ٨٦ ، والخزاعة / ١ / ٥٢٤ ، وابن يعيش ٦٢/٢ ، والممع رقم ٥٣١ .

(٢) انظر ديوان المتنبّي ٣ / ٣٤٤ ، وهو من قصيدة يمدح بها بدر بن عمّار ، مطلعها .

بقائي شاء ليس همُّ ارتحالاً وحُسن الصبر زُسوا لا الجمالاً

اعلم أن الكلالة فيما نحن بصدده هي في الأصل ، مصدر قولك : كَلَّ المَيْتُ وَيَكِلُّ كَلالَةً فهو كَلٌّ ، وذلك إذا لم يرثه ولدٌ ولا والدٌ .

وكذلك أيضاً يقال : هو رجلٌ كَلٌّ إذا لم يكن له ولدٌ ولا والد ، فهذا أصل الكلالة أعني كونها حدثاً لا عَيْناً، ثم يوقعونها على العَيْنِ، [٣ / ١٧٠] ولا يريدون بها الحدث كما يفعلون ذلك بغيرها / من المصادر فيقولون : هذا رجل كلالَةٌ أي كَلٌّ كما يقولون : عدلٌ أي عادلٌ .

وعلى هذا الوجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغة قول الله عز وجل : « وإن كان رجُلٌ يُورثُ كلالَةً » ، فجعلوا الكلالة اسماً للموروث، ولم يريدوا أنها بمعنى الحدث ، فيكون نصب كلالَةٌ على هذا من وجهين :

أحدهما : أن يكون خبر كان .

والثاني : أن يكون حالاً من الضمير في « يُورثُ » على أن تقدر كان هي التامة ، فيكون التقدير فيه : وإن وقع أو حضر رجلٌ يُورثُ كلالَةً أي كَلٌّ .

وعلى هذين الوجهين أعني في نصب « الكلاله » ذهب أبو الحسن الأخفش .

واختار غيره : أن تكون الكلاله في الآية على بابها ، أعني أن

تكون اسماً لِلْحَدِّثِ دون العَيْنِ ، فيكون انتصابها أيضاً من وجهين :
 أحدهما : أن تكون من المصادر التي وقعت أحوالاً نحو جاء
 زيدٌ رَكْضاً ، والعامل فيه « يورث » على حدِّ ما تقدّم ، وكلالة ههنا
 مصدر في موضع الحال ، كما كان في قولهم : « هو ابنُ عَمِّي ذِيَّةٌ ^(١) » .
 والوجه الآخر : أن يكون انتصاب « كلالة » في الآية انتصاب
 المصادر التي لم تقع أحوالاً ، ويكون في الكلام حذف مضاف ،
 تقديره يورث وراثته كَلالَةً .

وعلى ذلك قولهم : وَرِثْتُهُ كَلالَةً ، وقول الفرزدق :

٦٠٠ = ورثتم فناة الدين لا عن كلالَةٍ

عن ابني منافذ عبد شمسٍ وهاشمٍ ^(٢)

أي ورثتموها عن قُربٍ واستحقاقٍ .

فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة ، لا شبهة

(١) الدَّيْنِيُّ : القريب غير مهموز . والدنيء بمعنى الدَّوْنِ مهموز .

(٢) ديوانه ٢ / ٣٠٩ ، وروايته :

ورثتم فناة الملك غير كلالَةٍ عن ابن منافذ عبد شمسٍ وهاشمٍ

وهو من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ، ويهجو قيساً وجريراً ،

ومطلعها .

تجئنُ بزوراء المدينة ناقتي حنين عجلولٍ تبغني البوراثم

والبور : ولد الناقة .

فيها ، ولا إنكار على مستعملها .

وقد أجاز قوم من أهل اللغة أن تكون الكلالة اسماً للوارث وهو شاذٌ ، فإن صحَّ جاز أن يكون انتصابها على ما انتصب عليه أولاً ، وهو أن يكون خبر كان أو حالاً من الضمير في « يورث » ، إذا جعلت « كان » تامة ، إلا أنه لا بدُّ من تقدير حذف مضاف ، تقديره : وإن كان الميِّتُ ذا كلالَةٍ .

وهذا كله واضحٌ بين بعيدٌ من التخليط والإشكال .

[١٧١ / ٣] والكلام الذي هو جدير بالنبذ والرفض هو قولك : إن / الكلالة قد فسرتُ بتركةٍ ليس فيها ولد ، وإن المعتاد أن الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد وفاته ، فإذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعبهُ ، ثم ذكرت بعد ذلك أنها من المصادر المنصوبة على الحال فنقضت كلامك ، وأوجبت على سامعك ملامك ، وذلك أنك زعمت أن الكلالة قد فسرت بتركة الميِّت . وهذا مذهب من يجعل الكلالة اسماً للوارث دون الموروث ، فتكون على هذا اسماً للشخص دون الحدث ، ثم قلت : إنها من المصادر المنصوبة على الحال ، وإذا كانت مصدراً فهي اسم للحدث ، فهذا تناقض بين . وقلت : إن الكلالة مشتقة من كلَّ إذا تعب ، وإن التَّقدير : يورث ذا كلالَةٍ ، فغلطتَ ووهمتَ ، وفي مهمامه الجهالة هُمت .

ولو كانت الكلالة مصدر « كَلَّ » إذا تعب لكان اسم الفاعل منها كالأُ أو كليلاً . ولجاز في المصدر أن يقال : كلاً وكلولاً ،

والمعروف عند أهل اللغة إنما هو كَلَّ ، لأنه يقال : « رجل كَلَّ » لا ولد له ولا والد . وقد كَلَّ ، عمل كلالة ، فلما أزموا المصدر الكلالة واسم الفاعل عَلِمَ أن الكلالة ليست مصدراً لِكَلَّ : إذا تَعِبَ .

وأما قولك : إن المعتاد في الإنسان أنه إنما يدأب ليترك لولده ، فإذا حضر الموت وليس له ولد ظهر تعبهُ فهو - بحمد الله - كلامٌ غير مُحَصَّل ، وذلك أنه إذا كان إنما يتعب لولده ، فينبغي إذا ورث كلالة أن لا يكون^(١) له تعب إذ لا ولد له .

وأما قولك : إن سيبويه قال : إن تاء التأنيث تدخل على المصادر المجردة وذوات الزيادة دخولاً مطرداً ، فهي تدلّ على المرة الواحدة ، فهذا منك غلط فاضح ، وطريق وهمك فيه بين واضح ، وذلك أنك بيّنت أن الكلالة مصدر كَلَّ : إذا تعب ، ثم وقع في نفسك أنه لا يجوز أن يكون مصدر كَلَّ إلا الكلالة ، فقلت : لا ينكر دخول الهاء ، لأن سيبويه قد أجاز دخولها على المصادر ، فغلطت في ذلك من وجهين :

أحدهما : أن المرة الواحدة في باب المصادر الثلاثية إنما بابها

(١) في ط : « أن يكون » بحذف « لا » النافية ، صوابه من المخطوطات .

الفَعْلَةُ كضربته ضَرْبَةً ، وذلك هو المطرَد فيها

وأن المصدر الذي هو الجنس يختلف إلى أوزانٍ مختلفة ، ألا [١٧٢ / ٣] ترى أنك تقول : قعدت تعوداً ، وجلست جلوساً ، ولا يجوز / غير ذلك ، لا تقول : جلست جُلوسَةً ، ولا قعدت قعودةً .

ولو كانت الكلالة يراد بها المرة الواحدة لم يَجْزُ هنا إلا الكَلَّةُ .

والوجه الثاني : من غلطك هو جهلك بكون الكلالة جنساً لا واحداً من جنس ، يراد بها المرة . وذلك قول الأعشى :

٦٠١ = فاليت لا أرثي لها من كَلَالَةٍ

ولا مِنْ حَفَى حتى تزورَ مُحَمَّدًا^(١)

ألا ترى أنّ الكلالة هنا بمعنى الكلال ، وليس يراد بها المرة الواحدة .

وأما قولك : إن الكلالة مصدر منقلب عن حالٍ ، فكلام بين الاضطراب ، مبني على غير الصواب ، إذ المصدر إذا صار حالاً ، فإنما يقال : انقلب إليها ، لا انقلب عنها ، لأنه منتقل عن انتصابه ، على أنه مفعول مطلق إلى انتصابه على أنه حال .

(١) ديوانه / ٤٨ . من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

ألم تغتمض عينك ليلة أرمدنا وعادك ما عاد السليمُ المسهدنا
من شواهد : ابن يعيش / ١٠ / ١٠٠ ، ١٠٢ .

المسألة الخامسة

[في بناء شوى على مثال عُصفور]

قال أبو نزار قال سيبويه : لو بَنَيْتَ مِنْ : « شوى » مثل :
« عُصفور » لقلت : شُوِيٌّ .

وجه مذهبه : أن الأصل : شُوِيٌّ لاخلاف فيه ، فهو يقلب الياء
الأولى واواً كما يفعل في : رَحِيٌّ فإنه رَحَوِيٌّ ، ثم يفتح الواو قبلها
وما قبلها^(١) : واواً إلا معتماً كسرهما كما في النسب . فلما فعل ذلك
انقلبت الواو التي بعدها ياءً .

وهذا لا يليق بصنعة البناء ، ولا يجوز أن يتظاهر بهذا مَنْ له
صنعة تامة وقوة في علم التصريف .

والذي ذكره سيبويه لا يشهد له أصلٌ ولا يناسب الصنعة ، وإنما
هو تحكّم منه ،

والصحيح أن يقال : إن الأصل شُوِيٌّ ، ويجب أن يمضي
القياس في قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما

(١) في ط : « بنيب » بالباء في آخره ، تحريف واضح .

(٢) في ط : « وما قبلها » بتقديم الباء على اللام ، تحريف .

بالسكون^(١) فصار إلى : «شئى» ، فاخترلت له حركة الياء الثانية ، وهي الضمة ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم حذفت الياء الأخرى ، لأنه بقي ساكنان أيضاً فبقي : «شئى» فقلبت الضمة التي على الشين إلى الكسرة فصار إلى : «شيى» ، كما فعلوا في «بيض» جمع : «أبيض» ، وإنما هو بيّض بضم الباء ، ثم كسرت الباء لمجاورة الياء .

[٣ / ١٧٣] فإن قلت : فقد أجمعت^(٢) بالكلمة بهذه الحذوف . /

قلت : العرب تمضي القياس ، وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمة ، وشواهد ذلك كثيرة .

قال الرّاد عليه : يا هذا لقد خضت بحراً لست من خِواضه ، وركبت جامحاً لست من رِواضه ، ، إنك نقلت هذه المسألة عن سيويه فحرّفت وخرّفت وأحلت^(٣) ؛ إذ عليه بخطابك أحلت

وأنا أنصّ كلام سيويه ثم أظهر بعد ذلك فساد ما ذهبت إليه ، وأوجه هذه المسألة على الوجه الصحيح المطرد الجاري على طريق كلام العرب بمشيئة الله وعونه .

أما نصّ كلام سيويه فيها فهو^(٤) : «وتقول في فعلول من :

(١) في ط : « بالكون » مكان : « بالسكون » .

(٢) في ط : « أجمعت » بالقاف ، تحريف .

(٣) « أحلت » الأولى معناها : أفسدت ، وقد سبق تفسيرها في مواضع عدّة .

(٤) انظر نصّ سيويه في الكتاب ٢ / ٣٩٣ .

شَوَيْتُ وَطَوَيْتُ : شُوِيٌّ ، وَطُوِيٌّ ، وَإِنَّمَا حَدَّاهَا - وَقَدْ قَلَبُوا الْوَاوِينَ - :
طَيِّئٌ ، وَشَيِّئٌ ، وَلَكِنَّكَ كَرِهْتَ الْبِئَاءَاتِ كَمَا كَرِهْتَهَا فِي حَيِّ حِينَ أَضَفْتَ
إِلَى حَيَّةٍ فَقُلْتَ : حَيَّوِيٌّ .

وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيان فاستغنى عما أوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان .

وأما قولك : والصحيح في هذا شُوِيٌّ ، ويجب أن يجيء في القياس في قلب الواوين ياءين ، فيصير : شُيِّئٌ ، ثم تختزل حركة الياء الثانية ، وهي الضمة ، ثم تحذف لالتقاء الساكنين ، ثم تحذف الياء الأخرى لالتقاء الساكنين ، فيصير إلى شُيِّئٌ ، ثم تكسر الشين فيصير إلى شَيِّئٌ كما فعلوا في «بيض» . فإنك صرفت هذا التصريف عن وجه الصواب ، وأتيت فيه بما لا يصدر مثله من ذوي الألباب ما خلا قولك : إن الواوين قلبتا ياءين لاجتماعهما مع الياءين ، وسبقهما بالسكون وهو قول سيويه الذي بدأنا به .

ألم تعلم أنه تقرّر عند جميع النحويين أن كل اسم كانت فيه ياء أو واو، وسكن ما قبلهما ، أن حركتهما لا تختزل لا ما كانت أو عيناً .

فمثال اللام قولنا : ظَبِيٌّ وَدَلْوٌ ، وَكُرْسِيٌّ وَعَدْوٌ .

ومثال العين أَيْبُتٌ ، وَأَعْيُنٌ، وَأَذْوَرٌ، وَأَسْوَقٌ ، وَأَعْيِنُهُ وَإِخْوَتُهُ ،
وَمِخْيَطٌ ، وَمِيقَوْلٌ .

[١٧٤ / ٣] وربما نقلوا حركة الياء / أو الواو إلى الساكن الذي قبلهما إذا كان يقبل الحركة وذلك مثل : مَعِيشَةٌ ، وَمَشُورَةٌ .

ولهذا قياس^(١) يذكر في التصريف فيعلم بهذا فساد قولك : إن حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكناً : وقد تقرر^(٢) أنه إذا سكن ما قبل الياء والواو في هذا النحو فُتِحَتْما ، وإنما تختزل حركة الياء إذا انكسر ما قبلها في مثل القاضي ، فإن الياء تكون ساكنة في الرفع والجر لِثَقُلِ الحركة عليها مع كسر ما قبلها . ولو سكن ما قبلها لَفُتِحَتْ .

وكذلك الواو أيضاً تختزل حركتها إذ يضم ما قبلها^(٣) في مثل : نغزو ، والأصل فيها أن تكون متحركة إلا أنه كره ذلك فيها لِثَقُلِ الضمة عليها مع تحرك ما قبلها .

وإذا ثبت فساد هذه المقدمة فسد ما بنيته عليها من الحذوف المجحفة الملبسة التي يمنعها جميع النحاة .

ثم قلت : العرب تمضي القياس وإن أفضى إلى حذف معظم حروف الكلمة ، فليس هذا القول بصحيح على الإطلاق ، إنما ذلك

(١) في ط : « وهذا أقياس » تحريف

(٢) في ط : « وقد تقرر » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

(٣) في ط والنسخ المخطوطة : « إذ لا يضم » بزيادة « لا النافية » والأسلوب يقتضي إسقاطها ، وقد أشار إلى ذلك مصحح طبعة حيدر أباد الثانية في الهامش .

في مثل الأمر من : « وعى » و « وشى » ، فإنه يرجع إلى حرف واحد من قبيل أن فعل الأمر من كل فعل معتلّ اللام لا بدّ من حذف لامه .

وكلّ واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل يعد ، ويزن ، فلا بدّ من حذفها بالضرورة ، فأدت إلى ذلك مع زوال اللبس .

وأما مثل : قاول وبائع وما يجري مجراه فليس فيه ضرورة موجبة للحذف كوجوبه في الأمر من وعى ، ووشى .

ثم قال الرّاد : اعلّموا أن معرفة هذه المسألة إنما تصحّ بعد معرفة النسب إلى حيّة ، فإذا عرف كيف ينسب إليها عرف كيف يبني من شوى مثل عُصفور ، وذلك أن قياس النّسب إلى حيّة يوجب أن يقال فيها على الأصل : « حُتَيّ » فتدخل ياء النّسب المشددة على ياء حيّة المشدّدة ، فيجتمع أربع ياءات إلا أن العرب كرهت اجتماع الياءات ففتحوا الياء الأولى الساكنة ، لتقلب الياء الثانية ألفاً لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها ، فإذا صارت ألفاً على هذه الصورة وهي : / « حَيَّايّ » [١٧٥/٣] وجب قلب الألف واواً ، لأن ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، والألف لا تقبل الحركة ، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في ، رحي ، وعصا حين قالوا : رَحَوِيّ وَعَصَوِيّ ،

وإنما لم يقبلوها ياءً كراهةً اجتماع ثلاث ياءات ، فقد صلر

الأصل في « حَيَوِيَّ : حَيَّيَّ (١) ، وحيائيَّ ، ثم حيويَّ .

فهذا هو الأصل المطرد الجاري في كلام العرب .

وعلى هذا لا يصح (٢) لكم : كيف يبنى من شَوَيْت مثل عُصْفُور ؟ وذلك أن حقه إذا جاء على الأصل : شَوُيُويُّ ، ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين ، وسبقهما بالسَّكون ، فيصيرُ شَيَّيُّ مثل قولك: حيُّ وحييُّ قد وجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة ، ثم قلب الياء الثانية ألفاً ، ثم قلبها واواً بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا : حَيَوِيَّ .

وكذلك في قولهم : شَيَّيُّ ، فتحوا الياء الأولى الساكنة ، فلما تحركت عادت إلى أصلها ، إذ أصلها أن يكون واواً ، لأنها عين الكلمة من : « شوى » .

وإنما قلبت ياءً لسكونها فقلت : شَوُويَّ ، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت : شَوَويَّ، ثم وجب قلب الألف واواً لمشابهة الياء المشددة التي بعد الألف الياء المشددة التي للنسب .

فلما كانت ياء النسبة تقلب الألف واواً في مثل : رَحَوِيَّ إذا نسب إلى « رحي » ، فكذلك تُقَلَّبُ هذه الياء المشددة الألف واواً ،

(١) «حيي» سقطت من النسخ المخطوطة .

(٢) في ط : « يصح » بدون لا النافية ، تحريف

وإن لم تكن لِلنَّسَبِ ، لأنها صورتها في مثل هذا الموضع ، فلذلك
قُلِبَ شُووي ، والأصل : شُئِي^(١) ، ثم ، شويي^١ ، ثم شواي^١ ، ثم
شُووي^١ على مساق الأمر في النَّسَبِ إلى حية .

فهذا الذي عليه جميع فضلاء النَّحَاة ، ولم نعلم أن أحداً منهم
تعدّاه إلى سواه .

(١) وضح هذه الصيغة أبو عثمان المازني ، فقال : وتقول في : فَعُلُولُ من
شويت : شُووي . . . وكان الأصل : شُووي^١ . . . فقلبت الأولى ياءً ،
لأن بعدها ياءً متحركة ، وقلبت الواو الأخرى ياءً للياء التي بعدها أيضاً ،
فاجتمع أربع ياءات ، فصار بمنزلة : « أميي^١ ، فكأنها : شُئي^١ . . . ففعلت
بها ما فعلت بـ « أمية^١ » حين نسبت إليها »
وقال ابن جنى شارحاً :

أصل هذه : شُووي^١ . . . لأن واو فعلول تقع بين الياءين ، وهما اللّامان ،
ثم صارت : « شُووي^١ » ثم : « شُووي^١ » ثم : شُئي^١ . . . فصارت بمنزلة
النسب إلى : « حية^١ » ، فحركت عين الفعل لتقلب اللام ألفاً ، كما فعلت
ذلك حين قلت : « حيووي^١ » فلما تحركت العين رجعت واواً ، لقوتها
بالحركة ، فصارت في التقدير : شُووي^١ ، ثم قَلِبَتِ الألفَ واواً ، كما فعلت
في : رَحُووي^١ .

فالواو الأولى في : « شُووي^١ » هي الواو الأصلية ، لما تحركت رجعت .
والواو الثانية بعدها إنما هي بدلٌ من الألف ، التي كانت بدلاً من الياء ، التي
هي اللّام الأولى . انظر المنصف ٢/ ٢٧٧ ، ٢٧٨

المسألة السادسة

[في التضمين]

قال أبو نزار: قد شاع في كلام العرب حَمَلُ الشَّيْءِ عَلَى مَعْنَاهُ
 لِنَوْعٍ مِنَ الْحِكْمَةِ ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
 ﴿ وَقد أَحْسَنَ بِي ﴾ ^(١) بِمَعْنَى : لَطُفَ بِي ، وَكَذَا قَوْلُهُ : ﴿ وَكَمْ
 أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرْتِ مَعِيشَتَهَا ﴾ ^(٢) ، فَإِنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ حَمَلَهُ عَلَى
 الْمَعْنَى ، لِأَنَّ مِنْ بَطَرٍ فَقَدْ كَرِهَ . وَالْمَعْنَى كَرِهَتْ مَعِيشَتَهَا . وَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ
 [٣ / ١٧٦] أَنْ / يَحْصَى . وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْمُتَنَبِّي :

٦٠٢ = لَوْ اسْتَطَعْتُ رَكِبْتُ النَّاسَ كُلَّهُمْ

إِلَى سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بُعْرَانَا ^(٣)

(١) يوسف / ١٠٠

(٢) القصص / ٥٨ .

(٣) انظر ديوان المتنبي ٤ / ٣٥٥ . من قصيدة يمدح بها أبا سهل سعيد بن عبد الله

بن عبيد الله بن الحسن الأنطاكي ، ومطلعها

قد علمَ البينُ منا البينُ أجفانا

تَدْمَى وَأَلْفَ فِي ذَا الْقَلْبِ أَحْزَانَا

وبعرانا: جمع بعير، وهو حال من الناس. قال الواحدي: يقول: لو

قدرت لأظهرت ما وراء ظواهرهم من المعاني البهيمية، وإظهار ذلك

بإجرائهم مجرى سائر الحيوان بالركوب وإنما كنت أفعل ذلك لأنه لا عقل

لهم». انظر هامش الديوان ٤ / ٣٥٦ .

قالوا : معناه لو استطعت « جعلت » الناس بعرانا ، فركبتهم إليه ، لأن في « ركبت » ما يُؤدِّي معنى : « جعلت » وليس في « جعلت » معنى « ركبت » .

فقبل في جوابه غيرت لفظ التلاوة ، ونقلت معنى الكلمة عما وُضعت له .

أما لفظ التلاوة فهو ﴿ وقد أحسن بي ﴾ .

وأما نقل الكلمة فهو تأولك « أحسن بي » على لطف بي ، وإنما حملك على ذلك أنك وجدت أحسن يتعدى بالي في مثل قول القائل : وقد أحسنت إليه ، ولا يقول : قد أحسنت به ، وجهلت أن الفعل قد يتعدى بعيدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل ، لأن هذه المعاني كائنة في الفعل ، وإنما يُبَيِّرُهَا وَيُظْهِرُهَا حروف الجر ، وذلك أنك إذا قلت : خرجت ، فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت : خرجت من الدار ، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك ، قلت : خرجت على الدابة ، فإن أردت المجاوزة للمكان ، قلت : خرجت عن الدار وإن أردت الصحبة ، قلت : خرجت بسلاحي ، وعلى ذلك قول المتنبي .

٦٠٣ = أسيرُ إلى إقطاعِهِ في ثيابه

على طرفِهِ من داره بحسامِهِ^(١)

(١) انظر ديوانه ١٥٥/٤ . من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، وقد خرج إلى

فقد وضع بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل أن لا يتعدى إلا بحرف واحد ، ألا ترى أن « مررت » المشهور فيه أن يتعدى بالباء نحو : مررت به ، وقد يتعدى بالياء وعلى ، فتقول مررت إليه ، ومررت عليه .

وكذلك قوله شبحانه : ﴿ وقد أحسن بي ﴾ وذلك أن الباء قد جاءت متصلة بحسن وأحسن ، فتقول حسن به ظني ، ثم تنقله بالهمزة أحسنت به الظن . وكذلك في الإساءة ، فيكون التقدير في الآية : وقد أحسن الصنع بي ، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه ، وحذف المفعول في العربية كثير .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر ﴾^(١) ، يريد : وأمر الناس بالمعروف، وانهم عن المنكر .

= إقطاع قطعه إياه بناحية معرة النعمان، ومطلعها:

أيا راميا يُصمى فؤادَ مراميه تربي عداه ريشها لسهاميه
وهو البيت الذي قبل الشاهد .

وفي هامش الديوان : يقال : أقطعه أرض كذا : إذا جعل له غلتها رزقاً ، والإقطاع : اسم لتلك الأرض من التسمية بالمصدر . والطرف : الفرس الكريم ، والحسام : السيف القاطع يقول : إن جميع ما أتصرف فيه ، ويضاف إلي من أرض وثياب وخيل ومنازل وسلاح فهو له ، وصل إلي من نعمته .

وكذا قوله تعالى : ﴿ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيت ﴾^(١) أي يحيى

الموتى ، ويميت الأحياء فيصير المعنى في قوله تعالى / : ﴿ وقد^(٢) ﴾ [٣ / ١٧٧
أحسن بي ﴾ أي أوقع جميل صنعه بي . وإذا عدّيته بإلى يصير المعنى
فيه الإيصال فإنه قال : أوصل إحسانه إليّ ، والمعنى متقارب ، وإن
كان تقدير كل واحد منهما غير تقدير الآخر .

فليس ينبغي أن يحمل فعلُ على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع
الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله كقوله تعالى : ﴿ فليحذر
الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾^(٣) .

والشائع في الكلام يخالفون أمره ، فحمل على معنى :
يخرجون عن أمره ، لأن المخالفة خروج عن الطاعة .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وإذا قرء القرآن فاستمعوا له ﴾^(٤)
والشائع في الكلام فاستمعوه ، وإنما حمل على معنى : أنصتوا .

قال : وأما قولك في بيت أبي الطيّب : إنه على معنى :
« جعلت » ، فيصير (ركبت) قد تعدّى في هذا الموضوع إلى مفعولين فهو
غلطٌ منك .

وإنما غلطك في ذلك أنك رأيت « بُعْرَ أُنَا » اسماً جامداً لا يصحّ

(١) البقرة / ٢٥٨

(٢) في ط : « الذي » مكان « قد » تحريف .

(٣) النور / ٦٣

(٤) الأعراف / ٢٠٤

نصبه على الحال ، وإنما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقاً من فعل كضاحك ، ومسرع . وهذا وهم منك .

وهَبُ أنا سَلَمْنَا لك هذا التوجيه الذي وَجَّهْتَ به بيته هذا ، فكيف تصنع في بيته الآخر :

وهو قوله :

٦٠٤ = بَدَتْ قمرًا ومَالَتْ خُوْطُ بانٍ

وفاحتُ عَنبَرًا وَرَنْتُ غَزَالًا^(١) ؟

أترك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات ، وتصيد في كُلِّ فِعْلٍ من هذه الأفعال معنى يصير به متعدياً إلى مفعول به ؟

وكيف تصنع في قولهم : « بعث الشاءَ شاةً بدرهم » ، وبيئت له حسابهُ باباً باباً ، « وكلمته فاه إلى في » ؟

فهذه الأسماء الجامدة كلها عند النحويين أحوال ، ويكون تقدير

(١) للمتنبّي ، ديوانه المتنبّي ٤ / ٣٤٠ .

وفي هامشه : الخوط : الغصن الناعم ، ورنت نظرت ، والمنصوبات في البيت أسماء وضعت موضع الحال ، كأنه قال : بدت مشرقة ، ومالت مثنية ، وفاحت طيباً ، ورنت مليحة . من شواهد : ابن السجري ٢ / ٢٧٤ ، والخزاة ١ / ٥٣٧ . وفي ابن السجري : « ماست » مكان : مالت ، والميس والميسان : مثيٌّ فيه تبختر . ونظير هذا البيت قول الآخر .

سَقَرْنَ بدوراً وانتقبن أهلةً وميسنَ غُصوناً والتفتن جاذراً

قوله : بدت قمراً : مضيئة كالقمر ، ومالت خُوط بان:مثنية ، وفاحت
عُنبراً ، أي طيبة النشر كالعنبَر ، ورنت غزالاً ، أي مليحة النظر
كالغزال .

ومما يدلُّك على أنها أحوال دخول واو الحال عليها إذا صارت
جملة كقولك : بدت وهي قمرٌ ، ومالت وهي خُوط بان ، وكذلك بيّنت له
حسابه باباً باباً ، المعنى : مُوبأً مفصلاً ، وبعث الشاء شاةً بدرهم أي
مسعراً .

ويكون قول أبي الطيّب على ذلك : ركبت الناس بُعراناً
بمعنى : مركوبين لي ، وحاملين .

ومما يدلّ على أن « بعراناً » حال لا مفعولٌ ثانٍ للجعل كونه
يجوز إسقاطه / ولو كان مفعولاً ثانياً لم يجز إسقاطه ، ألا ترى أنه لو [٣ / ١٧٨
قال : ركبت الناس كلهم إلى سعيد لم يحتج إلى زيادة .

ولو قال : جعلت الناس كلهم إلى سعيد وسكت لم يتم
الكلام .

وهذا مما يشهدُ بفساد ما ذهبت إليه .

وأيضاً ، فإن الركوب لم يجيء في كلام العرب بمعنى الجعل
كما جاء التّرك مثل قول الشاعر :

٦٠٥ = * وَقَدْ تَرَكْنَاهُمْ لَحْمًا عَلَى وَضْمٍ (١) *

فعدت تركت لما حملة على معنى : جعلت ، فاما الركوب
بمعنى الجعل فليس بموجود في شيء من كلام العرب .

(١) الوضم : كل شيء يوضع عليه اللحم من خشب .
وفي أساس البلاغة / ٦٨٠ : ومن المجاز : لحم على وضم للدليل .

المسألة السابعة

[في : إَادُو فِلاَدِه]

قال أبو نزار: وهذه المسألة سئلت عنها بغزنة^(١) لَمَّا دخلتها
فبيّنت مُشكلها للجماعة وأوضحتها ، وذلك أني سئلت عن قول
الراجز :

٦٠٦ = * وَقُولُ إِادُو فِلاَدُو * (٢)

(١) مدينة واسعة في خراسان .

(٢) في الخزانة ٩٠ / ٣ قال البغدادي: هو مثل وقع في قطعة من رجز لرؤبة بن

العجاج ، يورد التحويون منه أربعة أبيات وهي :

فاليوم قد نهنى نهنى وأولُ حلم ليس بالمسفِ
وقولُ إادو فِلاَدو وحقّة ليست بقول الترو

وصف قبل هذه الأبيات شبابه ، وما كان فيه من مغازلة الغواني ،

ومواصلة الأمانى إلى أن قال : فاليوم قد زجرني عمّا كنت فيه أربعة أشياء :

الأول : التّهنُّه ، وهو مطاوع: نهنهته عن كذا فتنهه ، أي كفته وزجرته عنه
فكفّ .

الثاني : أول حلم ، أي رجوع عقل لا ينسب إلى السّفه .

الثالث : عدل القائلين إن لم تتب الآن مع هذه الدواعي إلى التوبة ، فلا

تتوب أبداً ، فقله : « وَقُولُ » على حذف مضاف .

والرابع : حقّة أي خُطّة حقّة ، فالموصوف محذوف وأراد بها الموت وقربه ، =

فذكرت أن هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله .
وبعضها في الأمر وبعضها في الخبر ، نحو : صَة ، ومه ، وبَلَّه زيداً، أو
هيهات بمعنى : بَعُد .

(و دِه) في كلام العرب بمعنى : صَحَّ ، أو يَصِيحُ ، ألا ترى أن قوماً
جاءوا إلى سطیح الكاهن ، وخبثوا له خَبْثاً، فسألوه فلم يُصِرِّح ، فقالوا :
« لاده » ، أي لا يصح ما قلت .

فقال لهم : « الإَادَوِ فِلاَدَوِ ، حَبَّةٌ بُرِّفي إِحليل مُهْر » ،
فأصاب . فكانه قال : إِلا يَصِيحُ فلا يَصِيحُ أبداً ، لكنني أقول في
المستقبل ما تشهد له الصحة^(١)، فكان^(٢) كما قال . إِلا أن التَّوِين الدَّاخل
على هذه الكلمة ليس هو على نحو التَّوِين الدَّاخل على رجلٍ
وفرسٍ ، ولكنه تَوِين دخل على نَوْعٍ من تَنكِير .

قال الرَّاد عليه : قولك : « دِهٍ » اسم من أسماء الفعل ليس يَصِيحُ
على مذهب الجماعة ، ومَن له حذق بهذه الصَّناعة .

= يقال : حق ، وحقَّة ، كما يقال : أهل وأهله .

والثَّرَة : اسم مفرد بمعنى الباطل ، يقال : ثَرَّةٌ وثرَّهه وجمع الأول : تراربه ،
وجمع الثاني : ثرَّهات . وهو أيضاً من شواهد : ابن يعيش ٨١ / ٤ ،
واللسان : « دهده » . وانظر ديوان رُوْبَة / ١٦٦ وهذا الرجز من قصيدة يصف
فيها نفسه .

(١) من ط : « ما يشهد له للصحة » . تحريف .

(٢) ط : « وكان » بالواو .

والصَّحِيح في هذه الكلمة أنها اسم فاعل مِنْ : دَهِيَ يَدْهِمُ فهو
دَم ، ودَاهٍ ، والمصدر منه الذَّهَاءُ والدَّهْيُ . فيكون المراد / ب «ده» أنه [٣ / ١٧٩
فَطِينٌ ، لأن الذَّهَاءَ : الفطنة وجودة الرأي ، فكانه قال : إلاً أكن دَهِيًّا أي
فَطِينًا فلا أدهى أبداً .

هذا أصله ، ثم أُجْرِيَتْ هذه اللفظة مثلاً إلى أن صارت يُعْبَرُ بها عن
كل فعل تغتتم الفرصة في فعله .

مثال ذلك : أن يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنته الفرصة في
طلب ثار ، إلاًدوم فلاه ، أي إلاً تطلب ثارك الآن فلا تطلبه^(١) أبداً . وهذا
الرجز لرؤية . وقبله :

فاليوم قد نَهْنَهَيْتَنِي تَنْهَيْتَنِي وَأَوَّلُ حَلْمٍ لَيْسَ بِالسُّفْهَةِ^(٢)
وَقَوْلُ إِلاَدوم فلاه

ومعناه : إلاً تُفْلِحَ اليَوْمَ فمتى تفلح ؟ أي إلاً تنته^(٣) فلا
تنتهي أبداً .

فهذا معنى : دَم في هذا المثل .

وأما اعرابه فإنه في موضع نصب على خبر « كان » المحذوفة ،
تقديره : إلاً أكن دَهِيًّا فلا أدهى .

-
- (١) في ط : « فلا تطلب » بدون هاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
(٢) في نسخ الأشباه : « علم ليس بالمسنه » صوابه من الخزائنة
(٣) في ط : « أي إلاً تغص تنته » بزيادة كلمة : تغص تحريف صوابه من النسخ
المخطوطة ، والخزائنة .

ونظير ذلك من كلام العرب : مررت برجل صالحٍ إلا صالحاً
فطالحٌ ، تقديره : إن لا يكن صالحاً فهو طالحٌ . وإنما أسكن الياء
وكان من حقها أن تكون منصوبةً من قِيلَ أن الأمثال تنزل منزلة
المنظوم .

وهذه الياء حَسُنَ إسكانُها في الشعر كقوله :

٦٠٧ = * يا دار هِنْدٍ عفت إلا أنا فيها * (١)

فقد ثبت بهذا أن (ده) اسم فاعل ، لا اسم فعل ، وهي
مُعربة (٢) لا مبنية ، وتنوينها تنوين الصَّرف لا تنوين التنكير .

ويدلُّك على أنها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعة بعد حرف
الشَّرط ، ألا ترى أنه لا يحسن إلا صه فلاصه ، وإلامه فلامه ، وإلا
هيهات فلا هيهات .

(١) صدر بيت تمامه :

* بين الطوي فصارات فواديهما *

وهو للحطيئة . انظر ديوانه / ٢٤٠

وهو من شواهد : سيبويه ٥٥/٢ ، والشافية ٤١١/٤ .

ومن الشافية : قال الأعلم : الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حال
النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف ، لأنها أختها ، والألف
تتحرك . وقال الجوهري :

والأثافية للقدر : أفعولة ، والجمع الأثافي، وثقيت القدر تثفية أي وضعتها
على الأثافي .

وقال الأخفش : قولهم أثاف لم يسمع من العرب بالتثنية .

والطوي : البئر المطوية بالحجارة ، والصارا : رأس الجبل والوادي ، هذا
وقد نسبه سيبويه إلى بعض السعديين .

(٢) في ط فقط : «معرفة» تحريف واضح .

المسألة الثامنة

[في تفسير كلمة « غيل » في بيت للأعشى]

قال أبو نزار : أنشدني شيخني الفصيح للأعشى :

٦٠٨ = أنس طِمْلًا من جديلة مشغوفاً بنوه بالسُّمار غُيْلٌ^(١)

فسأل عن « غيل » فقلت قد جاء مادتها^(٢) : ساعدُ غيل^(٣) ، للممتلىء

[١٨٠ / ٣]

ألا ترى إلى قوله : /

٦٠٩ = * بيضاء ذات ساعدين غَيْلَيْنِ^(٤) *

(١) لم أجده في ديوان الأعشى على هذه الصورة، والذي في الديوان / ١٥٠ هو :

إني لعمر الذي خطت مناسمها له ، وسبق إليه الباقر الغُيْلُ
والمراد بالباقر : البقر .

والطَّمَل - كما في اللسان - الفاحش البذي الذي لا يبالي ما صنع ، وقيل :
اللَّص الفاسق . والطَّمَل أيضاً : الذئب . والجديلة : القبيلة والناحية ،
وجديلة الرجل وجدلاؤه : ناحيته .

والسَّار : اللبن المذوق بالماء . وقيل : هو اللبن الرقيق .

(٢) في ط فقط : « مادها » بالباء ، تحريف

(٣) في القاموس : والغَيْل بالفتح : السَّطْع الرِّيان الممتلىء

(٤) رجز ورد في اللسان : « غيل » على النحو الآتي :

لكاعبٌ مائلةٌ في العِطْفَيْنِ بيضاء ذات ساعدين غَيْلَيْنِ

أهونٌ من ليلى وليل الزُّيدين وَعُقْب العيس إذا تمطَّينِ

والسَّمَار : اللَّبْن ، كأن يقول : إن بني هذا الصائد امتلثوا من شُرْب اللبن إلا أن الراجز بناه على فِعَال ، فقَدَّر غَيْلٌ على زنة : جِمَار وكتاب ، ثم جمعه على غَيْلٍ كما قالوا : حُمِرُ وَكُتِب .

فإن قيل : فما سمعنا غِيالاً ! قيل : قد أسلفنا أن العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحده ، فهي تقدِّره وإن لم يسمع .

وأجيب بأن يُقال له : قد أتعبت الأسماع بلَغَطِكَ وغلَطِكَ ، وأزعجت الطَّبَاع بخرطابك^(١) وسَقَطِكَ .

يا هذا ، إن تفسيرك للغَيْل^(٢) بأنهم الذين امتلثوا من شُرْب اللبن قياساً على الغَيْل وهو الساعد الممتلىء شيء لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة . وإنما ذهبوا إلى أن الغيل هو أن تُرْضع المرأة ولدَها وهي حامل . واسم ذلك اللبن أيضاً الغَيْل . ولم يقل أحد منهم : إن الغيل هو الامتلاء من شُرْب اللَّبْن ، وإنما فسرت لفظة الغيل في بيت الأعشى على غير هذا ، وهو :

٦١٠ = إنِّي لعمرُ الَّذي خَطَّتْ منَّا سَمُها

تَخُدِّي وسيق إليه الباقرُ الغَيْلُ^(٣)

(١) ط فقط : « بخرطائك » بالهمز تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٢) بعده في ط : بزيادة « بضم الفاء والياء » وهو تحريف ، وهذه الزيادة انفردت بها ط ، ومع ذلك فإنها محرّفة بكلمة : « ضمّ الفاء » ، وليس للفاء وجود في النص

(٣) ديوان الأعشى / ١٥٠ .

وهو من شواهد المنصف ٤٦/٣ حيث ذكره شاهداً على أن الواحد: غَيْوَل ، =

على وجهين :

أحدهما : أنها الكثيرة من قولهم : غيلٌ أي كثيرٌ^(١)، وقيل الغَيْلُ : ههنا السَّمَان ، من قولهم : ساعد غَيْلٌ ، أي سمينٌ .

والغَيْلُ بمعنى الكثير ، وهو المراد في البيت الأول ، لأنه يصف هذا الصائد بالفقر وكثرة الأولاد ، وأنهم ليس لهم غِذاء إلا السَّمَار وهو اللبن الرقيق .

وأما قولك : إن غَيْلاً جمع غيال ، واحدٌ لم ينطق به فمن أفحش غَلَطَاتِكَ ، وأفضح سقطاتك ، بل هو « جمع غَيْلٌ » ، والغَيْلُ : الماء الكثير وجمعه : غَيْلٌ . ونظيره : سَقْفٌ وسَقْفٌ .

وكذلك الغَيْلُ : السَّمَار ، واحدها : غَيْلٌ أيضاً^(٢) . وإنما غَلَطْتَكَ في ذلك أن الغالب على « فَعْلٌ » أن يكون جمعاً لِفَعَالٍ أو فَعَالٍ مثل : حِمَارٍ وحُمُرٍ ، وقَذَالٍ^(٣) وقُذُلٍ ، ففضيت أن غَيْلاً جمع : « غيال »

وأما تفسيرك السَّمَار بأنه اللبن على الإطلاق فغلطٌ يجوز على

= وانظر اللسان : غيل برواية « مناشبها » مكان : مناسمها

(١) في القاموس : الغيل بالكسر ويفتح : الشجر الكثير الملتف

وأغيلت الغنم : نتجت في السنة مرتين . وتغيلوا : كثر أموالهم أو كثروا

(٢) في القاموس : « غيل » : اللبن ترضعه المرأة ولدها ، وهي توتى أو وهي

حامل . واسم ذاك اللبن : الغَيْلُ أيضاً

(٣) القذال كسحاب : جماع مؤخر الرأس .

مثلك من أهل التحريف .

وإنما صوابه أن تقول : السّمار : اللبن الرقيق أو اللبن
[١٨١ / ٣] المخلوط بالماء ، لأن / تسمير اللبن هو خلطه بالماء ، فإن أكثر فيه
الماء سموه المّضّيح .

وتفسير البيت على وجه الصّواب : أنه يصف جِمار وحش أو ثور
وحش انس طملاً أي صائداً والطمّل : الذئب شبهه به .

يقول هذا الثور الوحشي انس صائداً له عائلة ، وأطفال ليس
لهم غذاء إلا اللبن المخلوط بالماء ، فهو لذلك أشدّ الناس اجتهاداً
في أن ينال صيد الثور الوحشي ليشبع به عياله وأولاده .

المسألة التاسعة

[في إعراب « غير » من قول الشاعر : غير مأسوف الخ]

قال أبو نزار : وسئلت في بغداد عن قول الشاعر :

٦١١ = غير مأسوف على زمن ينقضي بالهَمّ والحزن^(١)

فلم يعرف وجه « غير » وأول من أخطأ فيه شيخنا الفصيح

فعرفته ذلك^(٢)

والذي ثبت الرأي عليه : أن المعنى : لا يؤسف على زمن .

ف « غير » فيه مرفوع بالابتداء . وقد تم الكلام بمعنى الفعل . فسدّ تمام الكلام ، وحصول الفائدة مسدّ الخبر ، ولا خبر في اللفظ كما قالوا : أقائم أخوك ؟ ، والمعنى : أيقوم أخوك ، فقائم مبتدأ وسدّ تمام الكلام مسدّ الخبر ، ولا خبر في اللفظ .

فقليل له : قد عجبنا أن أخطأت مرة بالصواب وجريت في توجيه

هذه المسألة على سنن الإعراب .

(١) لأبي نواس ، وبعده :

إنما يرجو الحياة فتى عاش في أمنٍ من المِحَنِ
من شواهد : ابن عقيل ٨٩/١ ، والخزانه ١٦٧/١ ، والأشموني

١٩١/١ ، والهمع والدرر رقم ٣١٢ .

(٢) في ط : « فعبر فيه » مكان : « فعرفته » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب

المسألة العاشرة

[في قول العرب : جئت من عنده]

قال أبو نزار : تقول العرب : جئت من عنده ، لأن من قضى وطراً من شخص فقد صار المعنى عنده غير مُهِمٍّ في نظره ، لأن الذي انقضى قد خرج عن حدّ الاهتمام به ، وبقي اختصاص الشخص بالموضع المختص بـ « من » ، كأن الغرض متعلقاً به ، فأردت أن تذكر انفصالك عن مكان يخصّه ، فقلت : « من عنده » .

فأمّا إذا كان الإنسان قد اعتزم أمراً يريد من شخص ، فإن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهّمه ، وإنما المهم ذكر الإنسان الذي حاجتك عنده . فالحكمة تقتضي أن تقول : « إليه » : ولم يجز « إلى عنده » . هذه حكمة العرب .

فأمّا سيبويه فقال : استغنوا بـ « إليه » عن : « إلى عنده » ، كما استغنوا بـ « مثل » وشبهه عن « كه » ابتداءً .

[١٨٢ / ٣] فقال الرّاد عليه /

يا هذا ، كانت إصابتك في مسألتك انفاً فلتةً اغتفلتها .

وجميع ما وجهت به في مسألتك هذه خارج عن الأصل المنقول . ولم يذهب إليه أحد من ذوي العقول . وذلك أن الذي ذهب إليه المحصلون من أهل هذه الصناعة هو أن الظروف التي ليست بمتمكّنة مثل عند ، ولدن ، ومع ، وقبل ، وبعد ، حكّمها أن لا يدخل عليها شيء من حروف الجرّ، لعدم تمكّنها، وقلة استعمالها استعمال الأسماء .

وإنما أجازوا دخول « مین » عليها توكيداً لمعناها ، وتقوية له . ولما لم يجز في شيء منها أن يكون انتهاءً إلا بذكر « إلى » لم يجز دخولها عليه تأكيداً لمعناها ، كما كان ذلك في « مین » .

وقد قدّمت أن حكم هذه الظروف أن لا يدخل عليها شيء البتّة من حروف الجرّ للزومهما الظرفية ، وقلة تصرفها .

ولولا قوّة الدلالة فيها على الابتداء ، وقوّة « مین » على سائر حروف الجرّ بكونها ابتداءً لكلّ غاية لما جاز دخول مین عليها .

ألا ترى أنه قد جاء في كلامهم كون « مین » يراد بها الابتداء والانتهاؤ في مثل : رأيت الهلال من خلل السحاب ، فخلل السحاب هو ابتداء الرؤية ومنتهاها .

فهذا مما يدلّ على قوّة « مین » وضعف « إلى » ، فلذلك أجازوا : مین عنده ، ومین معه ، ومین لدنه ، ومین قبله ، ومین بعده ، ولم يجيزوا : إلى عنده ، وإلى قبله ، وإلى بعده .

فهذه الخمسة الظروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجارة سوى **مِنْ** ، وسبب ذلك ما تقدم ذكره .

وأما قولك : إن سبب ذلك هو أن « **مَنْ** قضى وطراً » إلى آخره فهذهيان **المُبْرَسَمِينَ**^(١) . ودعوى المتحكِّمين .

وذلك أنه لو كان الأمر على ما ذهبنا إليه لامتنع أن تقول : رجعت إلى داره ، فينبغي على هذا أن يكون الصواب : رجعت إليه ، وعدت إليه ، فيكون قول من قال : رجعت إلى داره ، وعدت إلى منزله لا يصح ، كما لا يصح : إلى عنده ، لأن المهم إنما هو الشخص دون محلّه .

وإذا امتنع ذلك مع عنده ، فكذلك يمتنع : مع البيت والمنزل وغيرهما .

وأما قولك : إن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه ، [١٨٣ / ٣] فإن هذا الكلام يقتضي أنه إذا بعد مكانه / منه احتيج إلى ذكره ، فيقال : رجعت إلى عنده ، وذلك أنه إنما جاز إسقاطه لقرب المكان الذي فيه الشخص ، واستغنى عن ذكره لقربه ، فيلزمه أن لا يسقطه عند بُعده .

ولو قدرنا أن جميع ما ذكرته من جواز دخول « **مِنْ** » على « عند »

(١) في القاموس : البرسام بالكسر : عِلَّةٌ يَهْدَى فِيهَا . بُرْسِيمٌ بِالضَّمِّ فَهُوَ مُبْرَسَمٌ .

وامتناع دخول « إلى » عليها صحيحٌ لوجب عليك أن تستأنف جواباً آخر
عن امتناع دخول « إلى » على قبل وبعد ، ومع ، ولدن ، وجواز دخول
مِنْ عليها .

وليس في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك .

وليس الجواب عند النحويين إلا ما قدّمناه ، فافهم ذلك .

انتهت المسائل العشر

